مقدمة الطبعة الأولى

أحمد الله الذى وفقنا إلى النظر فى كتابه الكريم نظرة الدارس الساعى إلى فهم أدق للمفاهيم والأحداث، ومحاولة ربطها بالمفاهيم المعاصرة فى المجالات القانونية. فلقد وجدت فيمن سبقونا من الفضلاء فى النظر فى القرآن الكريم من زاوية تخصصاتهم روادًا أثروا بعملهم العلوم القرآنية، فلم تعد قاصرة على علوم اللغة والدين وما جاورها من معارف، وإنما صارت العلوم القرآنية تتسع لكل معرفة تسهم فى فهم أفضل للكتاب المعجز الذى نزل يخاطب ذوى العقول والبصائر، وحثهم على النظر فيه بمختلف أدواته الراقية وهى التأمل والتدبر، وهى أعلى مراتب النظر العقلى.

ولما كان القرآن الكريم فيضًا من المعانى والمفاهيم، فقد اخترت بعض المفاهيم والأحداث لدراستها دراسة أولية فى ضوء المصطلح المعاصر آملاً أن تكون تلك مقدمة لى أو لغيرى لتقديم عمل أكثر طموحًا وأشمل معالجة، وأجمل ما فى مثل هذه الأعمال من المتع أن يشرُف الباحث فيها بصحبة كتاب الله واجتهادات السلف الصالح، وأن ينهل من فيض هذا العلم الوافر فيفوز بقطرة منه، ولعله يظفر بالفوز ببعض نفحاته وبركاته: ﴿ **قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا** ﴾ [الكهف: ١٠٩].

وقد اجتهد الفقهاء المحدثون فى شرح الأحكام الإسلامية فى المسائل القانونية، المدنية والجنائية وغيرها[1] فأفدت كثيرًا من هذه الاجتهادات.

---

(١) انظر على سبيل المثال الدراسات المقارنة بين الشريعة والقانون، وكذلك أحمد عيسى عاشور، الفقه الميسر فى العبادات والمعاملات ـ الجزء الثانى.

وقد تطور مفهوم علوم القرآن على مر العصور. فكتب الزركشى مثلاً فى مقدمة كتاب «البرهان فى علوم القرآن» فى القرن الثالث عشر للميلاد (الثامن الهجرى)، «ولما كانت علوم القرآن لا تنحصر، ومعانيه لا تستقصى، وجبت العناية بالقدر الممكن» (البرهان ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ ط٣ ـ دار الفكر العربى ـ القاهرة ـ بدون تاريخ ـ ص ٩).

ويشير الزركشى (ص ١٦ـ١٨) إلى اختلاف العلماء فى عدد علوم القرآن، فأقلها خمسون علمًا، وأكثرها سبعون ألفا. وحصرها بعضهم فى موضوعات كبرى ثلاثة هى: التوحيد، والتذكير، والأحكام. وفى العصر الحاضر وسع الإمام الأكبر السابق الشيخ جاد الحق تعريف علوم القرآن بأنها «كل علم يخدم القرآن أو يستند إليه»، ولكنه اعتبر العلوم الكونية «مما لا يجمل أن يعد من علوم القرآن» (كتابه: مع القرآن الكريم ـ رقم ٨ من سلسلة قضايا إسلامية معاصرة - القاهرة بدون تاريخ ـ ص ٢٦٩).

ولكننا يجب أن نفرق بين علوم القرآن بهذا المعنى، ومحاولات وصل العلوم المختلفة بنظائرها فى القرآن الكريم. وليس ضروريّا أن تدخل هذه المحاولات فى صلب العلوم القرآنية، وإنما يكفى أنها تخدم القرآن بشكل أو بآخر، وتفتح لدى القارئ آفاقًا أوسع تقوى إيمانه وتضاعف نعمته.

ولا نقصد فى هذه الدراسة بحال أن نتطرق إلى المقارنة بين الأحكام القرآنية والأحكام الوضعية، فليس هذا مجالها، وإنما غاية ما نهدف إليه هو تسليط الضوء على المفاهيم ذات الطابع القانونى قلَّت أو كثرت من بين الألفاظ القرآنية؛ لعل ذلك يكشف الآفاق المختلفة للمفاهيم المتباينة فى كلا السياقين.

ولا شك أن اجتيازنا لهذا النوع من الدراسات لم يكن ممكنًا لولا جهود علماء الفقه الأفذاذ عبر القرون الماضية، واحتفالهم بالقرآن الكريم، حتى عد بعضهم علوم القرآن بعدد حروفه التى تربو على ثلث المليون، مما يترك الباب مفتوحًا بلا قيد لكل جديد يفيد فى إدراك المفاهيم السامية فى الكتاب العزيز.

وطبيعى أن يختلف المشروع الوضعى عن المشروع الإلهى، ولا مجال عندنا للمقارنة بين كمال الخالق ونقص المخلوق، مما جعل التشريع الإلهى واحداً غير متغير، وصالحًا لكل العصور والأجيال والشعوب، بينما لحق النظر والتطور التشريع الوضعى، كَمَا تباينت التشريعات الوضعية تباين المجتمعات والشعوب، «وتلك أبلغ العبر عَلَى استيلاء النقص عَلَى جملة البشر» وليس إيراد التشريع الوضعى فى دراستنا سوَى لمزيد من التحليل بغية تسليط مزيد من الضوء عَلَى المصطلحات المَناظرة فى القرآن الكريمَ.

* * *